ECA/SA/ICE.XXIV/2018/8
Distr.: General
September 2018

Arabic
Original: English

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي

لجنة الخبراء الحكومية الدولية
الدورة الرابعة والعشرون
بوينت أو بيمان، موريشيوس، ١٨-٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

التقرير الختامي

المقدمة

١- استضافت حكومة موريشيوس الدورة الرابعة والعشرين للجنة الخبراء الحكومية الدولية للجنوب الأفريقي، في بوينت أو بيمان، من ١٨ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر في إطار موضوع ''**الاقتصاد الأزرق، والتصنيع الشامل، والتنمية الاقتصادية في الجنوب الأفريقي**''.

٢ - وألقى وزير الشؤون الخارجية والتكامل الإقليمي وتمويل التجارة الدولية (في حكومة موريشيوس)، السيد سيتانا لوتشمينارِيدو (حائز وسام القائد الأكبر للنجمة ومفتاح المحيط الهندي) الكلمةَ الرئيسية بعد كلمات الترحيب التي وجهها السيد سعيد أديجوموبي، رئيس المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ و السيد أوغوست نغومو، مندوب الاتحاد الأفريقي الإقليمي لدى الجنوب الأفريقي؛ والسيد زفينيشيموي روفينغا شورو، المدير المركزي في قسم الميزانيات الوطنية في وزارة المالية والتنمية الاقتصادية، ممثلاً دولة زيمبابوي، ورئيس المكتب في الدورة الثالثة والعشرين للجنة الخبراء الحكومية الدولية.

٣ - وشارك وزير الاقتصاد والموارد البحرية ومصائد الأسماك والشحن في المحيط، السيد بريمدوت كونجو، في الجلسة الافتتاحية وفي اجتماع المائدة المستديرة الوزارية.

٤ - وشاركت الشخصيات التالية في اجتماع المائدة المستديرة الوزارية: وزير الضمان الاجتماعي والتضامن الوطني والبيئة والتنمية المستدامة، السيد ماري جوزيف نويل-إيتيان غيسلان سيناتامبو؛ والنائب العام ووزير العدل وحقوق الإنسان والإصلاحات المؤسسية، السيد مانيش غوبان؛ ومفوض البيئة والغابات والسياحة والمحميات البحرية ومصائد الأسماك، بجمعية رودريغ الإقليمية، السيد جان ريشار بايندي؛ وسعادة السيد شانفي إسماعيل، سفير جزر القمر.

٥ - وحضر الدورة الرابعة والعشرين للجنة الخبراء الحكومية الدولية مندوبون لما يلي من الدول الأعضاء في منطقة الجنوب الأفريقي: أنغولا، وإسواتيني، وبوتسوانا، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، وسيشيل، وليسوتو، ومدغشقر، وملاوي، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا. وهؤلاء المندوبون تابعون لوزارات التجارة، والبيئة، والمالية، والصناعة، والتصنيع، والاقتصاد والتجارة في منطقة المحيط (انظر المرفق الأول).

٦ - وحضر الدورة ممثلو المنظمات الآتية: المندوب الإقليمي للاتحاد الأفريقي لدى الجنوب الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، والمكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي، ورابطة مصرفي زمبابوي، وجمعية موريشيوس للأعمال التجارية، وشركة إليكهوم غلوبل، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ومصرف موريشيوس للتنمية، وصندوق موريشيوس لأفريقيا، وسلطة موانئ موريشيوس، وشركة مرفأ مبولونغو المحدودة، ورابطة إدارة المرافئ في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وشركة ميناء سيشيل، ومنتدى الأبحاث البحرية الجنوب أفريقي، والصندوق الائتماني في الجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وشركة سكك سوازيلاند الحديدية، وشركة التنمية الصناعية في سوازيلاند، وشركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحدودة في موريشيوس، وشركات تيمو يا تلهابان القابضة، وشركات ترانسناميب القابضة المحدودة، وشبكة البرامج المواضيعية للتدريب والتوظيف، وجامعة دار السلام، وجامعة موريشيوس، وجامعة سيشيل، وجامعة ستيلينبوش. وحضر أيضاً ممثلو المؤسسات الإعلامية الآتية:

ذا كرونيكل، ولكسبرس، وموزامبيق إكسبرس، ونيو أفريكان ماغازين، وشركة البث الجنوب أفريقية، وزامبيا دايلي ميل. وشارك أيضاً في الاجتماع خبراء ومستشارون مستقلون معنيون بالاقتصاد الأزرق، والتصنيع، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتكامل الإقليمي (انظر الملحق الأول).

انتخاب المكتب واعتماد جدول الأعمال

٧ - انتخب المندوبون التشكيلة الآتية للمكتب ووافقوا عليها:

الرئيس: موريشيوس

نائب الرئيس: إسواتيني

المقرر: ملاوي

٨- واعتمد مندوبو الدورة الرابعة والعشرين للجنة الخبراء الحكومية الدولية جدولَ الأعمال الآتي:

١- الجلسة الافتتاحية؛

٢ - انتخاب المكتب واعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل؛

٣ - تقديم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقاريرَ نظامية:

(أ) الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب الأفريقي؛

(ب) الأداء البرنامجي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في الجنوب الأفريقي؛

(ج) تنفيذ جداول الأعمال الإقليمية والدولية وغيرها من المبادرات الخاصة في الجنوب الأفريقي: التقدم المحرز في *منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ووضعها*؛

٤ - تقديم التقرير الموضوعي: *الاقتصاد الأزرق، والتصنيع الشامل للجميع، والتنمية الاقتصادية في الجنوب الأفريقي*؛

٥ - اجتماع فريق الخبراء المخصص حول: *دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التصنيع في الجنوب الأفريقي*؛

٦ - مسائل أخرى

٧- تاريخ ومكان انعقادها الدورة الخامسة والعشرين للجنة الخبراء الحكومية الدولية؛

٨ - النظر في البيان الختامي للدورة الرابعة والعشرين واعتماده؛

٩- اختتام الدورة.

وقائع المداولات

٩ - نظرت اللجنة في ثلاثة تقارير نظامية قدمتها الأمانة. وتتعلق التقارير بما يلي: الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب الأفريقي في عام ٢٠١٧ وآفاق عام ٢٠١٨، والأداء البرنامجي للمكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، والتقدم المحرز في تنفيذ الخطط الإقليمية والدولية، بما فيها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وغيرها من المبادرات الخاصة في المنطقة دون الإقليمية، من مثل: *التقدم المحرز في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ووضعها*. وقد قدمت اللجنة تقريرَ موضوع لجنة الخبراء الحكومية الدولية ''لاقتصاد الأزرق، والتصنيع الشامل للجميع، والتنمية الاقتصادية في الجنوب الأفريقي'' وناقشته. وشاركت اللجنة أيضاً في اجتماع فريق الخبراء المخصص حول: *دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التصنيع في الجنوب الأفريقي* (انظر المرفق الثاني).

١٠ - ونظرت اللجنة في التقرير المتعلق بالأداء البرنامجي للمكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ وبرنامج عمل الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ وأيدتهما.

الملاحظات

١١ - فيما يخص الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، لاحظت اللجنة ما يلي:

(أ) حدث تحسن طفيف في النمو الاقتصادي في الجنوب الأفريقي عام ٢٠١٧ بسبب ثبات أسعار السلع، وتحسن التوقع العالمي، وموسم زراعي مؤاتٍ، لكن لوحظ أن النمو الإقليمي كان بطيئاً وسجّل المستوى الأدنى، مقارنة بباقي مناطق أفريقيا والعالم؛

(ب) تصاعد مستويات الدين العام في معظم الدول الأعضاء في المنطقة وتزايدها المستمر بسبب بطء النمو، والنمو المستمر للنفقات الرأسمالية والجارية، والنقص في عائدات الشركات التي تملكها الدولة وعمليات الإنقاذ المقدمة لها. وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء أثر التزامات خدمة الديون في برامج إنمائية أخرى؛

(ج) ارتفاع أسعار النفط والآثار السلبية الممكنة في معظم اقتصادات الجنوب الأفريقي والآثار الإيجابية في الدول الأعضاء الإقليمية المنتجة للنفط؛

(د) تراجع حصة التصنيع في المنطقة، الأمر الذي يضر بجدول أعمال التصنيع؛

(هـ) تحديات الاعتماد المفرط للدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي، باستثناء جنوب أفريقيا، على عائدات هذا الاتحاد بسبب التقلبات الكبيرة التي تولد مشاكل صعبة في مسائل إدارة الميزانية؛

(و) الاختلافات في كفاءة إدارة الضرائب في أنحاء المنطقة والحاجة إلى تقوية النظام الضريبي من أجل تحسين المشاركة والامتثال؛

(ز) استمرار التباينات في السياسات في بعض من الدول الأعضاء الإقليمية في تقويض الاستثمار والنمو؛

(ح) أن المناخ السياسي المتغير في المنطقة دون الإقليمية قدم للقيادة الجديدة فرصة لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الضرورية لتنشيط التنمية؛

(ط) حاجة المنطقة إلى تسريع وتيرة التصنيع والتجارة القارية وإلى تنمية الهياكل الأساسية باعتبارها عوامل مساعدة على النمو الاقتصادي والتنمية؛

(ي) أن الزراعة تبقى قطاعاً اقتصادياً أساسياً في الجنوب الأفريقي على الرغم من تدني الإنتاجية والتأثر بأنماط الطقس وأمراض المحاصيل التي تفضي إلى انعدام الأمن الغذائي؛

(ك) التقدم البطيء في تنمية موارد الطاقة المتجددة غير المستغلة. واعترفت اللجنة بأن استغلال تقنيات الطاقة المتجددة ستعزز مجموعة مصادر الطاقة الإقليمية وتحسن الوصول إليها وأمنها؛

(ل) تمتع المنطقة بموارد الطاقة، لكنها أسفت لمستويات الاستثمار المتدنية في قطاع الطاقة، مما يقوض الإنتاج والتصنيع في المنطقة؛

(م) أهمية وضع مقاربة شاملة لتقييم المنافع من قطاع المعادن عبر الأخذ بعين الاعتبار التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما فيها نفاد الموارد.

١٢ - وفيما يخص الاقتصاد الأزرق، لاحظت اللجنة ما يلي:

(أ) أن الاقتصاد الأزرق يمكنه أن يحفز، من خلال فرص اقتصادية متعددة، التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة، وينبغي أن يشكل جزءاً لا يتجزأ من سياسات واستراتيجيات التنمية الوطنية والإقليمية؛

(ب) أن ثمة حاجة إلى إطار عمل إقليمي شامل للجميع ومنسق لاستغلال موارد الاقتصاد الأزرق يأخذ في الحسبان حاجات الدول الجزرية والساحلية والمترابطة براً وتوقعاتها ويشدد أكثر على الحاجة إلى تعاون معزز بين الدول؛

(ج) أن التعاون من خلال تأمين الرأسمال البشري من القطاع العام، والرأسمال الفكري من الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي، والرأسمال التجاري من القطاع الخاص، ضروري لنجاح الاقتصاد الأزرق ونموه؛

(د) أن التحديات الأساسية أمام الاستغلال الأمثل لموارد الاقتصاد الأزرق تتضمن محدودية المعرفة بالمنافع والسلامة والأمن في القطاع؛ وعدم مواتاة الآثار البيئية؛ ومحدودية التكنولوجيا والمهارات؛ ورداءة تصميم الأطر القانونية والتنظيمية

والمؤسسية؛ ومحدودية تمويل المشاريع التي تستحق التمويل؛ ومحدودية التعاون فيما بين البلدان الساحلية وتلك المترابطة براً؛ ورداءة الهياكل الأساسية للنقل والموانئ؛

(هـ) أن القطاع الخاص أساسيٌ لتنمية الاقتصاد الأزرق والتصنيع، وينبغي دعمه ببيئة تشغيلية مؤاتية؛

(و) أهمية تنمية الهياكل الأساسية للنقل البري والموانئ وصيانتها اللاحقة، باعتبارها عنصرا أساسيا لتسهيل التجارة بين المناطق وبين بلدان المنطقة وتحركات الأشخاص؛

(ز) استمرار قيود المهارات والموارد المالية في تقويض جهود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من الفرص التي يقدمها الاقتصاد الأزرق؛

(ح) أهمية توافر إرادة سياسية عالية المستوى لترسيخ التعاون في عملية استغلال موارد الاقتصاد الأزرق وإدارتها المستدامة؛

(ط) أن الوسائل الابتكارية لتعبئة الموارد المالية على المستويَين المحلي والإقليمي، مثل الشراكات بين القطاعَين العام والخاص، ومقايضة الهياكل الأساسية بالموارد الطبيعية، وصناديق المعاشات التقاعدية، وتحويلات الشتات المالية، وسندات تمويل الهياكل الأساسية، وصناديق الثروة السيادية، والتعبئة المشتركة للموارد، وصناديق تمويل الهياكل الأساسية الإقليمية، قد تعالج النقص في الهياكل الأساسية؛

(ي) أهمية تشجيع التغيير من خلال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مبادرات النمو الأزرق والأخضر؛

(ك) الحاجة إلى استثمار القطاع الخاص والدولة كليهما في الأبحاث والتنمية والابتكار لدعم نمو الاقتصاد الأزرق.

١٣ - وفيما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، قامت اللجنة بما يلي:

(أ) أقرت بدعمها للجنة الاقتصادية لأفريقيا في تقديم الدعم التقني للاتحاد الأفريقي بشأن منطقة التجارة الحرة؛

(ب) لاحظت أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ستستفيد من سوق قارية متكاملة مرسخة في منطقة التجارة الحرة من خلال تنويع الصادرات وسلاسل القيمة الإقليمية؛

(ج) شددت على حاجة الدول الأعضاء إلى وضع استراتيجيات وطنية للاستفادة من الفرص التي تقدمها منطقة التجارة الحرة؛

(د) أشارت إلى أن ٤٩ دولة عضواً في الاتحاد الأفريقي وقعت على اتفاقية منطقة التجارة الحرة، وسبع دول صادقت عليها، وثلاثاً التزمت بالتوقيع، وثلاثاً لم توقع بعد؛

(هـ) أشارت إلى ضرورة إنجاز خريطة الطريق والمعالم الأساسية لتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة بحلول آذار/مارس ٢٠١٩، بالإضافة إلى العمل المتبقي المتعلق بالمفاوضات؛

(و) لاحظت أنه من المفيد للقارة أن تقارب المفاوضات الدولية كمجموعة واحدة من أجل تحقيق نتائج مؤاتية؛

(ز) سلطت الضوء على أهمية استباق الترتيبات التجارية المستقبلية مع كتل اقتصادية أخرى، من خلال صياغة موقف القارة والحرص على أن تنص على الضمانات المناسبة؛

(ح) لاحظت الحاجة إلى أخذ الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي أبرمتها فرادى الدول الأعضاء بعين الاعتبار في إطار التعاون بكامله ضمن منطقة التجارة الحرة من أجل تقليص التناقضات المحتملة إلى أقصى حد؛

(ط) لاحظت الحاجة إلى الاستثمار في الأبحاث، والتكنولوجيا، والتحسين، وإضافة القيمة، والتصنيع من أجل زيادة تنوع السلع القابلة للتصدير بهدف تنمية التجارة بين المناطق الأفريقية وبين البلدان الأفريقية كلتيهما؛

(ي) لاحظت الحاجة إلى تقديم الدعم التقني للدول الأعضاء من أجل تحديد تكاليف المشاركة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتداعيات الناجمة عنها والتعامل معها.

التوصيات

١٤ - في ضوء النقاشات المستفيضة حول التقارير المتعددة، اقترحت اللجنة التوصيات الآتية:

(أ) فيما يتعلق بالسياسات، والاستراتيجيات، والأطر القانونية والتنظيمية، على الدول الأعضاء أن:

'١' تنشئ بيئات مستقرة للسياسات من أجل تقليص حالات عدم اليقين بهدف جذب الاستثمارات في القطاعات التحويلية، بما فيها تلك التي لها إمكانية خلق وظائف لائقة؛

'٢' تعيد توجيه سياسات وخطط واستراتيجيات التنمية الوطنية لتشمل فرص الاقتصاد الأزرق من أجل القضاء على الفقر والتصنيع الشامل للجميع، وتحرص على توافقها مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣؛

'٣' تعمم شواغل الاستدامة البيئية في وضع استراتيجيات الاقتصاد الأزرق وخطط التنمية الوطنية وفي تنفيذها؛

'٤' تسرع مواءمة السياسات والأطر القانونية والتنظيمية عبر الحدود الوطنية من أجل تسهيل تنمية الهياكل الأساسية بهدف ترسيخ التنمية؛

'٥' تضع أطرا قانونية وتنظيمية ومؤسسية متكاملة لإتاحة الترابط بين شتى القطاعات الاقتصادية القائمة على المحيط وتنسيق الأنشطة في قطاع الاقتصاد الأزرق؛

'٦' تشجع مشاركة أصحاب المصلحة في وضع استراتيجيات الاقتصاد الأزرق وأنشطته من أجل صناعة قرارات فعالة ومستنيرة؛

'٧' تعزز التعاون في تنفيذ أطر سياسات الاقتصاد الأزرق بين البلدان الساحلية والجزرية وغير الساحلية بهدف تمتين سلاسل القيمة الإقليمية والاستفادة بشكل تعاوني من قطاع الاقتصاد الأزرق؛

'٨' تضع أطرا واستراتيجيات من أجل تسهيل مشاركة القطاع الخاص في فرص الاقتصاد الأزرق، بما فيها التدخل الفاعل للشركات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل قيمة الاقتصاد الأزرق.

(ب) فيما يتعلق بمعالجة تحديات الاقتصاد الكلي، على الدول الأعضاء أن:

'١' تنشئ احتياطات مالية خلال فترات ارتفاع أسعار السلع الأساسية من أجل التخفيف من وطأة تراجع الأسعار، والجفاف، وضعف التجارة والاستثمارات العالمية؛

'٢' تدير مستويات الدين العام المتزايدة وتحد من القروض والضمانات للمؤسسات التي تملكها الدولة وتخفض الاقتراض غير الضروري؛

'٣' تستثمر في الميكنة وتحدّث القطاع الزراعي، بما فيه تطوير أنظمة الري من أجل إنتاجية محسنة وتحقيق الأمن الغذائي وزيادة المساهمة في التخفيف من الفقر وانعدام المساواة؛

'٤' تقوي السياسة الضريبية الوطنية وإدارتها من أجل تسهيل المشاركة والامتثال وتحسينهما.

(ج) فيما يتعلق بتطوير المهارات، على الدول الأعضاء أن:

'١' تُظهر إرادة سياسية قوية (من خلال القيادة) لتوجيه جدول أعمال الاقتصاد الأزرق؛

'٢' تستثمر في تطوير القدرة البشرية والمؤسسية والمهارات ذات الصلة من أجل ترسيخ استغلال الفرص التي يقدمها الاقتصاد الأزرق بالتعاون مع أصحاب المصلحة كافة لضمان توافق متطلبات المهارات مع حاجات الصناعة؛

'٣' تقدم الدعم بالمهارات المالية والتقنية الضرورية لتقوية المنظمات الحكومية الدولية لكي تؤمن القيادة في ترسيخ مبادرات الاقتصاد الأزرق وتنفيذها؛

'٤' تقوي التعاون، من خلال مذكرة تفاهم وغيرها من الاتفاقيات، بشأن الأمن للتصدي للقرصنة والإدارة البيئية في المناطق الساحلية ولتسهيل الأبحاث المشتركة وبناء القدرات في الاقتصاد الأزرق.

(د) فيما يتعلق بالسياسات، والاستراتيجيات، وأطر العمل القانونية والتنظيمية، على اللجان الاقتصادية الإقليمية أن:

'١' تدعم الدول الأعضاء في وضع الاستراتيجيات الوطنية المطلوبة لاقتناص الفرص التي تقدمها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والاستفادة منها؛

'٢' تسهل مواءمة السياسات الضريبية والأنظمة الإدارية على الصعيد الإقليمي من أجل إتاحة أرضية متكافئة؛

'٣' تقدم منصة لتعلم الأقران بشأن أطر الاقتصاد الأزرق واستراتيجياته؛

'٤' تسهل توثيق المعرفة بمنافع أنشطة الاقتصاد الأزرق، وتطوير سلامة وأمن بحريَّين شاملَين في هذا القطاع؛

'٥' تسرع مواءمة السياسات والأطر القانونية والتنظيمية عبر الحدود الوطنية من أجل تسهيل تطوير الهياكل الأساسية العابرة للحدود بهدف ترسيخ التنمية والتجارة وتنقل الأشخاص، بما فيها تطوير أطر إقليمية للاقتصاد الأزرق؛

'٦' تسهل وضع أطر واستراتيجيات سياساتية وقانونية وتنظيمية إقليمية مواءمة من أجل استغلال موارد الاقتصاد الأزرق بهدف حل المقاربة الحالية غير المنسقة للقطاع.

(هـ) فيما يتعلق بالهياكل الأساسية، على الجماعات الاقتصادية الإقليمية أن:

'١' تسهل الاستثمار في تطوير أنظمة نقل متعددة الأنساق وتحديثها لتربط بين الدول غير الساحلية والمترابطة براً والساحلية من أجل تسهيل التجارة وتنقل الأشخاص؛

'٢' تسرع تنفيذ مشاريع بالهياكل الأساسية الإقليمية التي تحظى بالأولوية، بما فيها المشاريع التي تؤثر بشكل مباشر في التجارة؛

'٣' تبحث في استخدام موارد غير تقليدية لتمويل تطوير بالهياكل الأساسية، بما فيها الشراكات بين القطاعَين العام والخاص، ومقايضة الموارد الطبيعية بالهياكل الأساسية، وصناديق المعاشات التقاعدية، وسندات تمويل الهياكل الأساسية، وصناديق الثروة السيادية، وتحويلات المغتربين المالية، لتسريع تطوير برامج الهياكل الأساسية التي تحظى بالأولوية (الموانئ، والطرق، والطاقة، إلخ)؛

'٤' تسرع تنفيذ برامج الهياكل الأساسية التي تحظى بالأولوية وإنشاء مراكز تميز لتطوير المعرفة والمهارات بهدف ردم هوة القدرات الحالية في أوساط أصحاب المصلحة؛

'٥' تشجع استخدام المعابر المائية الداخلية والموانئ الجافة وتقويه، وتضع معايير سلامة لإتاحة الاستفادة الكاملة والمستدامة من قدرة الاقتصاد الأزرق؛

'٦' تدعم إنشاء مناطق اقتصادية خاصة وتقويها باعتبارها وسيلة لدمج البلدان الساحلية والبلدان غير الساحلية وتلك المترابطة براً في سلاسل القيمة الإقليمية للاقتصاد الأزرق.

سبيل المضي قدماً

١٥ - شددت اللجنة على:

(أ) الحاجة إلى تسريع تنفيذ التوصيات المنبثقة عن اجتماع فريق الخبراء المخصص بتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التصنيع في الجنوب الأفريقي (انظر المرفق الثاني)؛

(ب) ضرورة أن يعمل المكتب دون الإقليمي لجنوب أفريقيا عن كثب مع الدول الأعضاء، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية، وأصحاب المصلحة الآخرين لتسهيل الحوار المستمر الهادف إلى معالجة التحديات الاجتماعية الاقتصادية وتلك المتعلقة بتيسير التجارة وبالهياكل الأساسية في المنطقة؛

(ج) تقديم توصيات الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الأزرق والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أصحاب المصلحة الملائمين، ومن ضمنهم أمانات لجنة المحيط الهندي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، لاتخاذ المزيد من الخطوات؛

(د) الحاجة الملحة إلى أن تتابع الأمانة عرضَ إسواتيني باستضافة الدورة الخامسة والعشرين للجنة الخبراء الحكومية الدولية للجنوب الأفريقي، بهدف إتاحة التحضيرات اللازمة للبدء في فترة مبكرة والتشاور أكثر مع الدول الأعضاء من خلال المكتب حول استضافة دورة لجنة الخبراء الحكومية الدولية السادسة والعشرين.

المرفق الأول

قائمة المندوبين والمشاركين

مندوبو الدول الأعضاء

أنغولا

1. Mr. Arlindo Santos De Conceição, Executive Director, Exchange Office of the Ministry of Industry. Luanda, Angola.
Email: arlkklend@hotmail.com.

2. Mr. Miguel Bastos de Almeida, Senior Economist, Ministry of Finance, Luanda, Angola.
Email: miguel.almeida@minfin.gov.ao.

بوتسوانا

3. Ms. Kefilwe Majoo, Principal Industrial Officer, Ministry of Investment, Trade and Industry, Gaborone, Botswana.
Email: kmmajoo@gov.bw.

4. Ms. Tsalano Peggy Kedikilwe, Principal Natural Resources Officer, Ministry of Environment and Natural Resources, Gaborone, Botswana.
Email: tkedikilwe@gov.bw.

جزر القمر

5. Ambassador Issimail Chanfi, Special Advisor to the Minister of Foreign Affairs, Ministry of Foreign Affairs, Moroni, the Comoros.
Email: ambassador.chanfi@gmail.com.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

6. Mr. Youssef Lungele Olela, Ministry of Finance, P.O. Box 793 KIN 1, Kinshasa, Democratic Republic of the Congo.
Email: youssefolelaminfin@gmail.com.

إسواتيني

7. Mr. Mluleki Dlamini, Director - MSME, Ministry of Commerce, Industry and Trade, Mbabane, Eswatini.
Email: mlulekisakhile@yahoo.com.

8. Ms. Nomcebo Hadebe, Principal Finance Officer, Ministry of Finance, Mbabane, Eswatini.
Email: nomcebo.sherron@gmail.com.

ليسوتو

9. Mr. Relebohile Seleteng, Chief Industry Development Officer, Ministry of Trade and Industry, Maseru, Lesotho.
Email: seleteng@gmail.com.

10. Ms. Maseeiso Lekholoane, Director, Private Sector Development, Ministry of Finance, Maseru, Lesotho.
Email: mplekholoane@gmail.com.

11. Ms. Mamoiloa Raphuthing, Planning and Research Manager, Lesotho National Development Corporation, Maseru, Lesotho.
Email: raphuthing@lndc,org.ls.

مدغشقر

12. Mr. Tovonkery Jocelyn Tseingeny, Office of Budget Directorate-General, Ministry of Finance and Budget, Antananarivo, Madagascar.
Email: tseingeny_jocelyn@yahoo.fr.

ملاوي

13. Mr. George Mwase, Deputy Director of SMEs, Ministry of Industry, Trade and Tourism, Lilongwe, Malawi.
Email: georgemwase@yahoo.co.uk.

14. Mr. Silas Sindi, Deputy Director, Industry Ministry of Industry, Trade and Tourism, Lilongwe, Malawi.
Email: sisindi@yahoo.co.uk.

موزامبيق

15. Dr. Carla Roda de Benjamin Guilaze-Soto, Permanent Secretary, Ministry of Industry and Trade, Maputo, Mozambique.
Email: cguilaze@yahoo.com.br.

16. Eng. Nilsa Miquidade, Deputy National Director of Industry, Ministry of Industry and Trade, Maputo, Mozambique.
Email: nilsamiquidade@gmail.com.

17. Mr. Angelo Nhalidede, Head of Department, Ministry of Economy and Finance, Maputo, Mozambique.
Email: afnhalidede@gmail.com.

ناميبيا

18. Mr. Nafimane Shipanga, Development Planner, Ministry of Industrialization, Trade and SME Development, Windhoek, Namibia.
Email: nafimane@gmail.com.

19. Mr. Festus Nghifenwa, Director, Ministry of Finance, Windhoek, Namibia.
Email: festus.nghifenwa@mof.gov.na.

سيشيل

20. Mr. Bary Assary, Director of Policy, Strategy and Research, Department of Industry and Entrepreneurship Development, Victoria, Seychelles.
Email: barryassary@gov.sc.

21. Mr. Chrissan Barbe, Principal Policy Analyst, Department of the Blue Economy, Ministry of Finance, Victoria, Seychelles.
Email: chrissantbarbe@statehouse.gov.sc.

جنوب أفريقيا

22. Ms. Zukiswa Kimani, Chief Director, Department of Trade and Industry, Pretoria, South Africa.
Email: zkimani@thedti.gov.za.

جمهورية تنزانيا المتحدة

23. **Dr. Consolatha D. Ishebabi,** Director of Small and Medium Enterprises, Ministry of Industry, Trade and Investment, Dar es Salaam, United Republic of Tanzania.
Email: consolatha.ishebabi@mit.go.tz.

24. **Mr. Athuman S. Nkungu,**Principal Trade Officer, Ministry of Foreign Affairs and East African Cooperation, Dar es Salaam, United Republic of Tanzania.
Email: athuman.nkungu@nje.go.tz.

زامبيا

25. Mr. Aaron Mutale, Chief Economist, Ministry of Commerce, Trade and Industry, Lusaka, Zambia.
Email: aaronmutaleco@gmail.com.

26. Mr. Dingiswayo Banda, Assistant Director, Ministry of Finance, Lusaka, Zambia.
Email: dingibanda@gmail.com.

27. Ms. Nkumbu Zyambo, Principal Economist, Ministry of Finance, Lusaka, Zambia.
Email: wanzelani@gmail.com.

زمبابوي

28. Ms. Violet Marabada, Principal Economist, Ministry of Industry, Commerce and Enterprise Development, Harare, Zimbabwe.
Email: marabadaviolet@gmail.com.

29. Mr. Mamvura Mabika, Deputy Director, Ministry of Industry, Commerce and Enterprise Development, Harare, Zimbabwe.
Email: mabikamamvura@gmail.com.

30. Mr. Zvinechimwe Ruvinga Churu, Principal Director, Ministry of Finance and Economic Development, Harare, Zimbabwe.
Email: zrchuru@yahoo.com.

31. Ms. Georgina Shadaya, Chief Economist, Ministry of Finance and Economic Development, Harare, Zimbabwe.
Email: gshadaya@gmail.com.

32. Mr. Kudakwashe Mudereri, Personal Advisor to the Secretary to Treasury, Ministry of Finance and Economic Development, Harare, Zimbabwe.
Email: kmudereri@gmail.com.

مندوبو مورشيوس

الوزراء

33. Hon. Seetanah Lutchmeenaraidoo, GCSK, Minister of Foreign Affairs, Regional Integration and International Trade, Port Louis, Mauritius.

34. Hon. Soomilduth Bholah, Minister of Business, Enterprise and Cooperatives, Port Louis, Mauritius.

35. Hon. Premdut Koonjoo, Minister of Ocean Economy, Marine Resources, Fisheries and Shipping, Port Louis, Mauritius.

36. Hon. Maire Joseph Noel-Etienne Ghislain Sinatambou, Minister of Social Security, National Solidarity, and Environment and Sustainable Development.

37. Mr. Jean Richard Payendee, Commissioner for Environment, Forestry, Tourism, Marine Parks and Fisheries, Rodrigues Regional Assembly.

مسؤولو وزارة المالية والتنمية الاقتصادية

38. Mr. Dharam Dev Manraj, Financial Secretary.

39. Mr. V. Lutchmeeparsad, Acting Senior Chief Executive.

40. Mr. Anil K. Kokil, Director.

41. Mr. V. Boodhna, Deputy Permanent Secretary.

42. Mrs. C. Ramah, Deputy Permanent Secretary.

43. Mr. D. Davasgaium, Assistant Permanent Secretary.

44. Mr. G. Jheelan, Assistant Permanent Secretary.

45. Mr. Rudy Veeramundar, Adviser – Information Matters.

46. Mrs. Fadiilah Banjoo, Management Support Officer (GIS).

47. Ms. Aditi Pareima, Senior Information Officer (GIS).

48. Mr. V. Ramkelawon, Lead Analyst.

49. Mr. R. Etwaroo, Analyst/Senior Analyst.

50. Mr. D. Mathoora, Analyst/Senior Analyst.

51. Mrs. S. Beedacee, Analyst/Senior Analyst.

52. Mr. T. Kathapermal, Analyst/Senior Analyst.

53. Mr. B. Mathurah, Assistant Manager, Procurement and Supply.

54. Mr. L. Laverdure, Office Management Executive.

55. Mr. I. Joomun, Management Support Officer.

56. Mrs V. Rughoonundunn, Management Support Officer.

خدمات الدعم

57. Mrs. Bibi Nafisah Purdasy.

58. Ms. Poonam Seewooth.

59. Ms. Leshna Tuhobul.

60. Ms. Hemlata Joosery.

61. Mrs. Rekha Shamloll.

المنظمات الإقليمية

مفوضية الاتحاد الأفريقي

62. Dr. Leopold Auguste Ngomo, African Union Regional Delegate to Southern Africa, Lilongwe, Malawi.

Email: ngomo@africa-union.org.

مصرف التنمية الأفريقي

63. Mr. George Kararach, Lead Economist, AfDB Regional Office for Southern Africa, Johannesburg, South Africa.
Email: a.kararach@afdb.org.

64. Mr. Ndoli Kalumiya, Country Economist – Mauritius, AfDB Regional Office for Southern Africa, Johannesburg, South Africa.
Email: n.kalumiya@afdb.org.

السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

65. Mr. Kalonji Thierry Mutombo, Director of Industry and Agriculture, COMESA Secretariat, Lusaka, Zambia.
Email: tkalonji@comesa.int.

الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

66. Dr. Mubita Luwabelwa, Director, Directorate of Policy, Planning and Resource Mobilization, SADC secretariat, Gaborone, Botswana.
Email: mluwabelwa@sadc.int.

67. Dr. Johansein Rutaihwa, Senior Programme Officer, SADC secretariat, Gaborone, Botswana.
Email: jrutaihwa@sadc.int.

الوسط الأكاديمي

68. Prof. Kassim Kulindwa, Associate Professor (Economics), University of Dar es Salaam, Dar es Salaam, United Republic of Tanzania.
Email: kulindwa@gmail.com.

69. Dr. Bernard Monnaie, Senior Lecturer and Head of Department, University of Seychelles, Mahe, Seycehlles.
Email: bernard.monnaie@unisey.ac.sc.

70. Mr. Johan Spamer, Blue Economy Researcher, Erasmus University Rotterdam, Institute of Social Studies, The Hague, the Netherlands.
Email: spamer@iss.nl.

المنظمات البحرية / المؤسسات البحثية / الموانئ / القطاع الخاص / المجتمع المدني / المنظمات الحكومية الدولية

71. Ms. Nicole du Plessis, Project Coordinator, South African Marine Research and Exploration Forum (SAMREF), South African Environmental Observation Network, Cape Town, South Africa.
Email: samref@saeon.ac.za.

72. Col Andre Ciseau, Secretary General, Port Management Association of Eastern and Southern Africa, Mombasa, Kenya.
Email: aciseau@pmaesa.org.

73. Mr. Davies Kaluba, Managing Director, Mpulungu Harbour, Mpulungu, Zambia.
Email: davieskaluba@ymail.com.

74. Mr. David Bianchi, Director for Strategic Planning, Seychelles Ports Authority, Victoria, Mahe, Seychelles.
Email: dbianchi@seyport.sc.

75. Mr. Stephenson Ngubane, Chief Executive Officer, Swaziland Railway, Mbabane, Eswatini.
Email: stephenson.ngubane@swazirail.co.sz.

76. Mr. Johny Mitchell Smith, Chief Executive Officer, TransNamib Holdings Limited, Windhoek, Namibia.
Email: johny.smith@transnamib.com.na.

77. Mr. Tsietsi Mokhele, Executive Chairman and Director, Elekhom Global, Johannesburg, South Africa.
Email: tsietsi.mokhele@elekhomgroup.com.

78. Ms. Teboho Bernadett Ntsihlele, Managing Director, TPN Training and Recruitment (Pty) Limited, Johannesburg, South Africa.
Email: teboho@tpntrading.co.za.

79. Ms. Brenda Tlhabane, Managing Director, Temo ya Tlhabane Holdings (Pty) Limited, Pretoria, South Africa.
Email: brenda@tyth.co.za.

80. Mr. Phiwayinkhosi Elphas Ginindza, Chief Executive Officer, Swaziland Industrial Development Company Limited, Mbabane, Eswatini.
Email: ginindzap@sidc.co.sz.

81. Dr. Ullrich Klins, Programme Manager – Private Public Partnerships, Southern Africa Trust, Pretoria, South Africa.
Email: uklins@southernafricatrust.org.

82. Mr. Clive Mphambela, Advocacy and Marketing Executive, Bankers Association of Zimbabwe, Harare, Zimbabwe.
Email: mphambelac@gmail.com.

وسائط الإعلام

83. Mr. Baffour Ankomah, Editor at Large, New African/African Interest, Harare, Zimbabwe.
Email: baffank@gmail.com.

84. Ms. Brigida da Cruz Henrique, Reporter, Gabinete de Informacao, Maputo, Mozambique.

Email: brigidacruzhenrique@gmail.com.

85. Ms. Angela Chishimba, Deputy News Editor, Zambia Daily Mail, Lusaka, Zambia.
Email: angelasweetness2000@yahoo.co.uk.

86. Ms. Liabo Setho, Senior Economics Reporter, South African Broadcasting Corporation, Johannesburg, South Africa.
Email: liabosetho@gmail.com.

87. Mr. Manqoba Nkosi, Camera Technician, South African Broadcasting Corporation, Johannesburg, South Africa.
Email: iamtvnkosi@gmail.com.

88. Ms. Touria Prayag, Editor in Chief, L' express Weekly, Eureka, Moka, Mauritius.
Email: Touria.prayag@lexpress.mu.

المترجمون الشفويون

89. Mr. Ricardo Branco
Email: ricardob@tiscali.co.za.

90. Ms. Maria Fernanda Lopes Teixeira
Email: nandi@nilb.co.za.

الخبراء الاستشاريون

دراسة الاقتصاد الأزرق:

91. Dr. Tumaini Gurumo, Lecturer, Dar es Salaam Maritime Institute, Dar es Salaam, United Republic of Tanzania.
Email: tgurumo@gmail.com.

دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

92. Dr. Nomfundo X. Ngwenya, Chief Strategy Officer, Ntsele Global, Johannesburg, South Africa.
Email: nxngwenya@gmail.com.

الأمم المتحدة

موريشيوس

93. Ms. Christine Umutoni, United Nations Resident Coordinator, United Nations Development Programme, Port Louis, Mauritius.
Email: christine.umutoni@one.un.org.

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

94. Mr. David Luke, Coordinator, African Trade Policy Centre, Economic Commission for Africa Headquarters, Addis Ababa, Ethiopia.
Email: luke@un.org.

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا– مكتب الجنوب الأفريقي

95. Mr. Said Adejumobi, Director.
Tel: +260 211 228502/3
Email: adejumobi@un.org.

96. Mr. Sizo Mhlanga, Senior Economic Affairs Officer.
Tel: +260 211 228502/3
Email: mhlangas@un.org.

97. Mr. Mzwanele Mfunwa, Economic Affairs Officer.
Tel: +260 211 228502/3
Email: mfunwa@un.org.

98. Mr. Oliver Maponga, Economic Affairs Officer.
Tel: +260 211 228502/3
Email: mapongao@un.org.

99. Mr. Koffi Aseye Makafui Elitcha, Associate Economic Affairs Officer.
Tel: +260 211 228502/3
Email: koffi.elitcha@un.org.

100. Mr. Henry Lubinda, Programme Management Officer.
Tel: +260 211 228502/3
Email: lubinda@un.org.

101. Mr. Bernard Bamin, Administrative and Finance Officer.
Tel: +260 211 228502/5
Fax: +260 211 236949
Email: patrickbamin@un.org.

102. Mr. Bedson Nyoni, Information Management Assistant.
Tel: +260 211 228502/5
Fax: +260 211 236949
Email: nyonib@un.org.

103. Ms. Jackline Mutambo, Administrative Assistant.
Tel: +260 211 228502/5
Fax: +260 211 236949
Email: Jackline.mutambo@un.org.

104. Ms. Dailes Matoka, Senior Staff Assistant.
Tel: +260 211 228502/5
Fax: +260 211 236949
Email: matokad.uneca@un.org.

المرفق الثاني

بيان النتائج الصادر عن اجتماع فريق الخبراء المخصص بشأن ''دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التصنيع في الجنوب الأفريقي''

ديباجة

١ - عقد في بوينت أو بيمان في موريشيوس، في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، اجتماع لفريق الخبراء المخصص تحت عنوان *''دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التصنيع في الجنوب الأفريقي.''* وشارك في تنظيم هذا الاجتماع المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وأمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وهدف الاجتماع إلى استعراض وضع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادات الجنوب الأفريقي، مع التركيز على تطوير قدرات هذه المؤسسات وإمكانياتها، وبحث طرق لإزالة العقبات الأساسية التي تقف أمام نموها واستدامتها، والنظر في ثلاث أدوات لمساعدة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في خططها الرامية إلى تحسين قدرات هذه المؤسسات وإمكانياتها، ألا وهي: نموذج لمساعدة الدول الأعضاء على تطوير قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإمكانياتها للمشاركة في التصنيع وسلاسل القيمة؛ وإطار إقليمي لتنمية المورّدين مع تركيز خاص على بناء قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإمكانياتها للمشاركة في تنفيذ استراتيجية التصنيع وسلاسل القيمة الإقليمية؛ وبرامج وأدوات دعم إقليمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تغطي فيما تغطي التقوية المؤسسية، والحصول على التمويل، والاستدامة طويلة الأمد.

٢ - افتتح الاجتماع رسمياً وزير الأعمال والمؤسسات والتعاونيات في حكومة موريشيوس، السيد سونيل بهولاه، بعد الملاحظات التي ألقاها السيد سعيد أديجوموبي، رئيس المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ والسيد موبيتا لوابلوا، مدير السياسة والتخطيط وحشد الموارد، في أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٣ - وشارك في الاجتماع خبراء من بلدان الجنوب الأفريقي الآتية: أنغولا، وبوتسوانا، وجزر القمر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإسواتيني، وليسوتو، ومدغشقر، ومالاوي، وموريشيوس، وموزمبيق، وناميبيا، وسيشيل، وجنوب أفريقيا، وجمهورية تنزانيا الاتحادية، وزامبيا، وزمبابوي.

٤ - وحضر الدورة ممثلو المنظمات الآتية: المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع للاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، والمكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي، ورابطة مصرفي زمبابوي، وجمعية موريشيوس للأعمال التجارية، وشركة إليكهوم غلوبل، والسوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ومصرف موريشيوس للتنمية، وصندوق موريشيوس لأفريقيا، وسلطة موانئ موريشيوس، وشركة مرفأ مبولونغو المحدودة، ورابطة إدارة المرافئ في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وشركة ميناء سيشيل، ومنتدى الأبحاث البحرية الجنوب أفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وشركة سكك سوازيلاند الحديدية، وشركة التنمية الصناعية في سوازيلاند، وشركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحدودة في موريشيوس، وشركات تيمو يا تلهابان القابضة، وشركات ترانسناميب القابضة المحدودة، وشبكة البرامج المواضيعية للتدريب والتوظيف، وجامعة دار السلام، وجامعة موريشيوس، وجامعة سيشيل، وجامعة ستيلينبوش. وحضر أيضاً ممثلو المؤسسات الإعلامية الآتية: ذا كرونيكل، ولكسبرس،

وموزامبيق إكسبرس، ونيو أفريكان ماغازين، وشركة البث الجنوب أفريقية، وزامبيا دايلي ميل. وشارك أيضاً في الدورة خبراء ومستشارون مستقلون معنيون بالاقتصاد الأزرق، والتصنيع، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتكامل الإقليمي.

انتخاب المكتب وجدول الأعمال

٥ - انتخب الخبراء الدول الأعضاء تشكيلة المكتب التالية ووافقوا عليها:

الرئيس: ناميبيا

نائب الرئيس: جمهورية تنزانيا المتحدة

المقرر: ملاوي

٦ - اعتمد الخبراء جدولَ الأعمال الآتي:

١ - التسجيل؛

٢ - الجلسة الافتتاحية وانتخاب المكتب؛

٣ - تقديم تقرير بشأن: *دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التصنيع في الجنوب الأفريقي*؛

٤ - المناقشون؛

٥ - نقاشات مفتوحة؛

٦ - اختتام الاجتماع.

ملاحظات رئيسية

٧ - بعد أن قدم المستشارُ التقريرَ الأساسي، قام الخبراء بما يلي:

(أ) رحبوا بتقرير المستشار وأشادوا به على التوصيات المفصلة المفيدة التي قدمها بشأن كيفية تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم جدول أعمال التصنيع في المنطقة؛

(ب) لاحظوا نقصاً على الصعيد القُطري في البيانات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى بعض الدول الأعضاء، مما يؤثر في التحليل في هذا التقرير؛

(ج) لاحظوا غياب نسخ مترجمة (إلى البرتغالية والفرنسية) من مشروع التقرير، مما يحد من قدرة بعض الدول الأعضاء على التعليق بشكل موسع؛

(د) تحسروا لمحدودية البيانات بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجنوب الأفريقي، مما يصعب عملية صناعة السياسات. وتتفاقم هذه المحدودية بسبب تباين تعريفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أنحاء المنطقة، تبعاً للقطاع، أو عدد الموظفين، أو رقم المعاملات، أو الوضع القانوني، أو كمية الاستثمارات، أو الاستعانة بمعايير أو تركيبات أخرى، بالإضافة إلى النقص في البيانات بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى بعض الدول الأعضاء؛

(هـ) اعترفوا بمساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكبيرة في التوظيف وسبل المعيشة؛

(و) لاحظوا النقص في الأطر الرسمية لتعاون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر الحدود الوطنية؛

(ز) عدّدوا التحديات الواسعة التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ بما فيها الحصول على التمويل؛ ومحدودية المتوافر من حيز العمل وارتفاع تكلفته؛ والقدرة على وصول الأسواق؛ والنقص في المعلومات بشأن الفرص التجارية محليا وعبر الحدود؛ ونقص المهارات وغياب فرص التدريب؛ وأن تكون لهم إمكانية الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المناسبة؛ والقيود اللوجستية (مثل صرف العملات والتسهيلات الحدودية)؛ واختلاف قواعد التجارة العابرة للحدود؛

(ح) أعربوا عن رضاهم لاستعداد بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للانتقال إلى فئة القطاع الرسمي على الرغم من عمليات التسجيل المنهكة والباهظة الثمن، وأنظمة الضرائب غير المميِّزة والعقابية؛

(ط) أسفوا لميل بعض الحكومات الإقليمية إلى منح معاملة تفضيلية للمستثمرين الأجانب على حساب منظمي الأعمال (مثلاً، في سياقات المناطق الاقتصادية والشراكات بين القطاعَين العام والخاص)، مما يقوض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية؛

(ي) لاحظوا أن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تفضل أن ترتبط بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعرفها في وطنها على أن ترتبط بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية أو الإقليمية، مما يجعلها عاجزةً عن إنشاء روابط أمامية وخلفية محلياً؛

(ك) لاحظوا أنه بإمكان الحكومات أيضاً أن تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر المشتريات العامة، ومن خلال فرض شرط على المؤسسات الكبيرة يجعل الشراكة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شرطاً للفوز في مناقصات حكومية. وعلاوة على ذلك، يمكن استخدام أداة المشتريات كوسيلة لتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دخول القطاع الرسمي؛

(ل) إضافة إلى أنظمة المشتريات، لاحظوا أن تشجيع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يتحقق أيضاً على طول العديد من سلاسل القيمة الإقليمية، بما في ذلك من خلال السياسات المتعلقة بالمحتوى المحلي؛

(م) قالوا إن عدم توافر قوانين ومعايير موحدة لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعرقل مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكاملة في أنظمة المشتريات وسلاسل القيمة ضمن الحدود وعبرها (مثلا، إنتاج زبدة الفول السوداني)؛

(ن) أعربوا عن تقديرهم لكون الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قد اعتبرت القطاع الخاص، بما فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، عنصراً محورياً للتصنيع الإقليمي؛ غير أنهم أسفوا لعدم حصول تمثيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صياغة البروتوكولات والأطر الإقليمية على المركز المناسب؛

(س) تحسروا للنقص في الأطر السياساتية والقانونية والتنظيمية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويَين الإقليمي والقاري لكي تسترشد بها الدول الأعضاء.

التوصيات

٨ - على ضوء الملاحظات المذكورة سابقاً، اقترح الخبراء التوصيات الآتية فيما يخص إتمام الدراسة:

(أ) على المستشار أن يتوجه إلى جميع الدول الأعضاء للحصول على بيانات محدَّثة بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأي معلومات أخرى ذات صلة؛

(ب) ينبغي لأمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أن تترجم مشروع التقرير وتوزعه على الدول الأعضاء المعنية.

٩ - وإضافة إلى التوصيات أعلاه لوضع اللمسات الأخيرة على الدراسة، اقترح الخبراء التوصيات الآتية فيما يتعلق بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز مساهمتها في التصنيع في الجنوب الأفريقي:

(أ) على الدول الأعضاء أن:

'١' تنسق تعريفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تسهيل المقارنات الإقليمية ووضع آليات دعم مناسبة؛

'٢' تحفز الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل الشروع في إقامة روابط أمامية وخلفية مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية، بمساعدة سياسات المنافسة المشروعة وغيرها من أدوات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

'٣' تطرح سياسات تسهل مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المشتريات العامة والخاصة على حد سواء كأداة لدعم هذه المؤسسات لتنمو ولتسجل ككيانات رسمية؛

'٤' تشجع أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على طول شتى سلاسل القيمة الوطنية والإقليمية، بما فيها من خلال سياسات المحتوى المحلي، والتوجيه، وإقامة الشبكات الاجتماعية والمساعدة المالية، دعماً للتصنيع الإقليمي؛

'٥' تحث على وضع قوانين ومعايير موحدة للمنتجات من أجل مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكاملة في أنظمة المشتريات وسلاسل القيمة ضمن الحدود وعبرها.

(ب) على الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية أن:

'١' تستلم الدفة في وضع استراتيجيات مفصلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة لدعم جدول أعمال التصنيع الإقليمي؛

'٢' تُشرك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صناعة السياسات الإقليمية وتحديد المتطلبات الدنيا للمشاركة في أنظمة المشتريات الحكومية وغيرها من سلاسل قيمة المنتجات.

(ج) على الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء أن تصمما خدمات مالية (قروض، وتأمين، وتجارة عابرة للحدود) وغيرها من أشكال الدعم التقني بما يتوافق مع حاجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

(د) ينبغي تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إقامة شبكات إقليمية وتسجيلها رسمياً لكي تؤثر بشكل جماعي في السياسات الحكومية والإقليمية؛

(هـ) ينبغي للمنظمات المشرفة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تتفق على نهج موحد تجاه حكوماتها من أجل تحقيق مصالحها؛ وعلاوة على ذلك، على المنظمات المشرفة أن تقف على حالة العضوية كبرهان على الأثر الاقتصادي والاجتماعي، مخفضةً بذلك الأدلة المروية غير المؤكدة ومحسنةً أثرها في مجال صناعة السياسات.

سبل المضي قدماً

١٠ – ستتم إعادة صياغة التقرير بالاستناد إلى التعليقات الموضوعية التي أدلت بها الدول الأعضاء وسجّلها المستشار. وستتخذ خارطةُ الطريق لإتمام هذه الدراسة الشكلَ المعروض فيما يلي:

المهمة	الفترة	المسؤولية
ترجمة المشروع الحالي	٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨	أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
تقديم التعليقات على مشروع الورقة	١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨	الدول الأعضاء
إعادة تقديم الورقة المنقحة	١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨	المستشار/أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
تعليقات إضافية حول الورقة	٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨	الدول الأعضاء
منتدى التنمية الصناعية	٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨	الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي/الدول الأعضاء